الاضرار بسكانها من العرب... وقد زاد في تعقيد القضية حشر أميركا نفسها فيها. ولو كان أمر هذا التدخل الاميركي يقف عند حد ادخال مئة ألف يهودي، لأمكن معالجته؛ ولكن الحديث يدور عن ادخال الملايين من اليهود الى فلسطين... ولا تستطيع بريطانيا ان تفرض حلاً بالقوة، لأنها دولة منتدبة. لذا، أصبح من واجبها رفع الأمر الى الأمم المتحدة لتقرر، وتفرض، الحل الذي تراه».

وتعكس كلمات بيفن، بغض النظر عن التعرض لمحاولته الدفاع عن مسؤولية بريطانيا في تأزيم الموقف، مدى الضغوط التي تعرّضت لها من جانب الولايات المتحدة، للاسراع بخطى التهويد وادخال ملايين من اليهود الى فلسطين. وبانتقال القضية الى أروقة الأمم المتحدة، تكون قد دخلت طوراً جديداً من أطوارها. فقد عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة أولى جلساتها للنظر في القضية الفلسطينية، عقب تقدم بيفن، في الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٤٧، بطلب الى سكرتير عام المنظمة، يعلن فيه «تخلي بريطانيا عن انتدابها على فلسطين».

وبعد جلسات عدة، ألّفت الجمعية، بقرارها الصادر في الخامس من أيار ( مايو ) ١٩٤٧، لجنة تحقيق تعد تقريراً للجمعية العامة وتعرض المقترحات التي تعتبرها ملائمة لحل المشكلة الفلسطينية. وانتقلت اللجنة الى فلسطين وبعض العواصم العربية. وأخيراً، وبعد أربعة شهور من الاجتماعات، وضعت تقريرها، ورفعته الى الجمعية العامة في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧. وتألف التقرير من مشروعين:

الاول: مشروع لأكثرية أعضاء اللجنة يوصي بتقسيم فلسطين الى ثلاثة أجزاء: دولة عربية يسكنها ٦٥٠ ألف عربي؛ ودولة يهودية يسكنها ٣٥٠ ألف يهودي، على ان يسمح لدخول ١٥٠ ألف يهودي آخرين اليها؛ ومنطقة دولية تشمل القدس، ومساحتها ألف كيلومتر مربع، ويسكنها ١٥٠ ألف عربي ومئة ألف يهودي.

الثاني: مشروع الأقلية، ويدعو الى اقامة دولة اتحادية، من اليهود والعرب، من فلسطين.

وقد أحالت الجمعية العامة التقرير الى اللجنة السياسية الخاصة، التي تعاقب المتحدثون أمامها؛ فأعلن المندوب الاميركي في المنظمة تأييد بلاده لمشروع الأكثرية؛ وكذلك أعلن المندوب السوفياتي تأييد حكومته للمشروع «بعدما لاقاه اليهود من اضطهاد على أيدي النازيين». وهنا تقدم العرب بمشروع قرار الى اللجنة يقضي بانشاء حكومة مركزية واحدة، تتولى، مؤقتاً، ادارة فلسطين، على ان يتم الجلاء البريطاني عن فلسطين بعد عام من قيامها، وان تجرى انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، على أساس وحدتها واستقلالها. وقد اقترعت اللجنة الخاصة على المشروع العربي في ٢٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧، فلم تؤيده سوى ١٢ دولة، ورفضته ١٩، في مقدمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وامتنعت ٢٤ دولة عن التصويت، بينها بريطانيا. وفي ٢٥ تشرين الثاني ( نوفمبر ) أجري تصويت على مشروع الأكثرية (التقسيم) داخل اللجنة، وفاز بأغلبية ٢٥ صوتاً، مقابل ١٣، وامتناع ١٧ دولة عن التصويت.

وقد انتقل المشروع، بعد ذلك، الى الجمعية العامة، حيث تبيّن انه لن يفوز بأغلبية الثلثين، بالنظر لتحوّل مجموعة دول كانت ممتنعة عن الاقتراع الى معارضة المشروع. ومن هذه الدول الفيليبين، التي أعلن مندوبها ان حل المشكلة لا يجب ان يكون على حساب فلسطين، وهاييتي وسيام وليبريا. وقد كان من المقرر طرح المشروع للاقتراع النهائي في الجلسة المسائية في ٢٦ تشرين الثاني ( نوفمبر )، ولكن ذلك لم يحدث.